التحديات التي تواجه النظام السياسي بعد التغيير الثوري (العوامل الداخلية)

Challenges facing political system after a revolutionary change (Domestic factors)

م. د. جبار اسماعيل عبد* م. د. حسن هادي رشيد**

الملخص

كل تغيير وان كان طبيعيا فانه وبلا شك سيلاقي تحديات طبيعية او مصطنعة، فكيف بتغيير نظام سياسي كامل، وربما تتغير معه كل المؤسسات او باقل احتمال القيادات العليا، والتي كانت تحكم ربما لعقود طويلة، وانسجاما من تلك الرؤيا تم تقسيم هذه التحديات التي تم اقتصارها على التحديات الداخلية دون الخارجية، تطرقنا الى اهم التحديات منها ما له صلة بالثورة وطريقة ادارتها للوصول لمرحة الانجاز الكامل وتلافي عملية سرقة الثورة من جهات تنتمي للثورة او من خارجها من منتهزي الفرص، فضلا عن خطر الثورة المضادة من النظام الاسبق، وانتقلنا في المحور الثاني، لبيان تحديات لها جذور قديمة قبل التغيير مثل التحدي السياسي والامني والاقتصادي، واخرى حديثة من ذات هذه التحديات، التي اتت نتيجة هذا التغيير من داخل المحيط وفواعله، ومن القوى التي تأثرت او تخشى التأثير السلبي على مصالحها نتيجة هذا التغيير؛ ليتم تحريك الاشكاليات في هذه التحديات حتى قبل ان تكتمل الثورة.

الكلمات المفتاحية: التحديات، التغير، الثورة، النظام

Abstract:

Any sort of change, even if it was a spontaneous one, faces natural and artificial challenges. Indeed, the same thing happens when an entire political system undergoes change through revolution; all of its institutions, or at least, its high-ranking leaders, which have been ruling for long decades, might be replaced. This study focuses only on domestic challenges relevant to revolution and the way in which it is managed, and the risk that the revolution will be high jacked by opportunists or countered by the former regime. The second part of this study explains the deep-rooted challenges a revolution could encounter

such as the political, security and economic challenges, along with the new emerging challenges resulting from the change within the environment and from the actors whose interests would be affected.

Key words: Challenges, Change, revolution, regime

* – م. د. جبار اسماعيل عبد، جامعة النهرين، كلية هندسة المعلومات، jabbaraljeboory2017@nahrainuniv.edu.iq

** – م. د. حسن هادي رشيد، باحث جمعية البصيرة للبحث والتنمية الاعلامية، dr.halrasheed65@gmail.com.

المقدمة

التغيير والثورة لا يمكن ان تكون ناجحة وتصل الى مرحلة جني الثمار ان لم تكن الافكار عند مطلقي شرارة التغيير الثورة قد وصلت لمرحلة النضج السياسي، الذي يتمثل بتحديد الهدف والغاية من الثورة، وان تكون هناك قيادة تتحكم بمسار الثورة، وان كانت الثورة شعبية فهي اكثر حاجة من الثورات الايدلوجيا لرأس يقودها لبر الامان لكي لا تنحرف عن مسارها وتتشتت اهدافها، لان الخروج ان كان امر سهل في البداية ولكنه مع مرور الوقت وخروج النظام السياسي الحاكم من الصدمة ستكون له ردود فعل ستكون وخيمة على الثورة والثوار ان لم يحسبوا حسابها، فضلا عن قوى كثيرة لا تنسجم مصالحها مع التغيير، فتحاول هذه القوى الداخلية والخارجية الوقوف بوجهه واعاقته، او تحاول بكل ما اوتيت من قوة الاستفادة من هذا التغيير محققة اكبر قدر من المكاسب مستغلة ظروف التغيير لصالحها.

واشكالية التغيير لا يمكن ان تحدد بالعوامل الداخلية لوحدها ولا الخارجية، ولسعة الموضوع سييتم اقتصار البحث عن العوامل الداخلية فقط، وسيتم بحث الموضوع في محورين، سيكون المحور الاول، بعد بيان ما هي الثورة واهدافها نتحدث عن اسباب فشل الثورة كغياب البعد الاستراتيجي المستقبلي للثورة، وتأثير فقدان القيادة عن فشلها، وكذلك من اسباب فشلها امكانية سرقة الثورة من عناصر انتهازية او من النظام السابق بما يمتلكه من افراد مؤثرين على المستوى الاداري والاجتماعي، فيما سيحمل المحور الثاني، التحديات السياسية والامنية والاقتصادية، وسيتم التطرق فيها للتحديات التي كانت سبب في الخروج على النظام السابق، ذاتها سيتم ابرازها، او ستظهر بصورة اكبر لسوء الادارة الجديدة لقلة الموارد البشرية والمالية، او ان الموارد البشرية غير كفوءة ولا تستوعب طموح مرحلة التغيير، واخيرا الخاتمة.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان اهم العوامل المؤثرة في نجاح التغيير الثوري، والتحديات كمعوقات تواجه عملية التغيير الثوري، والى بيان قدرة الثورة على الصمود بوجه التحديات بنوعيها الذاتية من داخل المنظومة الثورية، فضلا عن تأثير النظام السابق والعوامل السياسية والاجتماعية السابقة كمعوق اساسي امام التغيير.

اهمية البحث:

يعطي البحث صورة واضحة عن الاسباب الحقيقية التي تحول دون نجاح التغيير ووصوله للهدف الذي كان يصبو اليه القائمون عليه، ونحن هنا ليس بصدد بيان احقية التغيير من عدمه، ولا في النوايا الحقيقية التي انطلق لأجلها التغيير، فقد تكون النوايا جيدة ولكن الاسلوب والاعداد غير جيد، وقد يكون العكس فتنجح الثورة فقط لحسن التدبير؛ فيكون التغيير للأسواء، كل ذلك يقاس بحجم التحديات وقدرة الثورة على مواجهتها، وهو ما نحاول بيانه.

الاشكاليات:

هنالك الكثير من الاشكاليات التي تحدث نتيجة تغيير أي نظام سياسي، من ذلك خسارة اركان النظام السياسي السابق، والمستفيدين من ذلك النظام، كذلك سيبرز على الساحة المتخوفين من التغيير، كجزء من تركيبتهم

الاجتماعية والنفسية، او تخوفا من عدم استقرار النظام الجديد كفقدان الامن وعدم توفير الطعام والاحتياجات اليومية، وامام هذه الاشكاليات ستبرز امام الراغبين بالتغيير الثوري اسئلة جوهرية قبل الاقدام على التغيير، ما هي اسباب الثورة؟، وما هو الهدف الذي تصبو الى تحقيقها، وما هي المعوقات امام نجاحها؟، وهل تمتلك القدرة الفكرية لتحقيق اهدافها بما لديها من موارد بشرية، ومعرفة حقيقية بما يعانيه البلد من مشاكل وتحديات على المستوى الداخلي والخارجي، فضلا عن درايتها الكافية بما للبلد من موارد اقتصادية وكفاءات علمية؟.

الفرضية:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان التغيير وان كان يعد من سنن الحياة ولن يتوقف يوما، كذلك الحال مع التحديات التي تواجهه".

المنهجية:

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي، والذي يتم من خلالهِ تحليل الافكار والآراء، واستشفاف الغايات والأهداف التي كانوا يرمون إليها، بما يتطابق مع فرضية البحث او لا.

أولاً_ التحديات والاسباب الاولية لفشل الثورة

التغيير سنة كونية واجتماعية ونفسية (وشرعية)، وتاريخ الإنسانية يوحي لنا بأن الحاجة إلى التغيير قضية ملحة وذات أهمية لاستمرار الحياة، والتغيير السياسي جزء من منظومة التغيير، وان كان يعبر بكونه فعل نخبوي او اجتماعي تقوم به الجماهير، واحد ادواته هم الطبقات التي تعاني الظلم والحرمان، من أجل تبديل ظروف حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو الأفضل، او لأسباب شتى كالصراع على السلطة او غيره من الاسباب، فما هي الثورة وما هي اهدافها، ولماذا قد تتعرض للفشل؟.

1- مفهوم الثورة

الثورة: في اللغة تعني الاضطراب والهيجان، وكلمة ثورة في اللغة العربية، جاءت من الفعل يثور ، ثار، ثورة ، وتأتي في الأصل لمعنى الهيجان، أو في معنى اشتداد الغضب والاندفاع العنيف، لعلتدل الهيجان والوثوب والسطوع، وجمعها أثوار وثورة، وثَورَةٌ مال ورجال كثيرة، والثائر الغضب، والثائر هو من يدرك ثأره وان لم يبقَ على شيء[1].

الثورة، بقدر ما تستهدف احلال علاقات اجتماعية جديدة محل علاقات اجتماعية كانت قائمة من قبل، تجد نفسها امام ضرورة تقرير شكل الحكم الجديد الذي يتناسب مع هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة. وهي تلجأ الى ذلك حال نجاحها لأن النجاح يمثل التعبير الاكثر وضوحا والاكثر دلالة على تطلع الثورة نحو اقامة علاقات

[1]- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1426هـ، 2005م، ص ص 358- 360.

اجتماعية جديدة، كتغيير شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية بأخرى، وربما ذلك يفسر لجوء الثورات حال نجاحها الى تغيير شكل الحكم لتحقيق ذلك[1]. ان الاستيلاء على السلطة من لدن قوى اجتماعية جديدة سيعني بدء اجراء التغيير على مستوى العلاقات الاجتماعية، والا فان هذا الاستيلاء سوف لن يكون له معنى[2].

والثورة" هي قفزة وليست تدرجا، وتعبر عن محصلة تراكم طويل من النقمة التي تدفع الشعب إلى إلغاء تجربة ماضية بأكملها؛ لأنها لم تقدم أي وجه من وجوه الإصلاح، باعتبار أن الثورة ليست دائما مصاحبة للدماء فهي بالأساس تحرك سلمي، ولكن حينما يقابلها عنف حاد، فالقناعة عند الثوار قد تصل إلى ضرورة الدفاع وحماية النفس، والثورة لا تسعى ولا تطلب الكفاح المسلح، ولكنه مفروض عليها منلدن السلطة التي تحاول حرق الاخضر واليابس، وحرق المدن وجعلها جحيم، نتيجة الرفض الشعبي السلمي[3]. أي ان ما يميِّز الثورات هو عنصرُ المفاجأة، وهي تعد حدثًا خارج عن إيقاع الزمن الرتيب والاعتياديّ.

وان لعلماء السياسة والاجتماع تفسيرات ودوافع لتعريف الثورة، فالتفسير النقدي المتفائل، يرى بأن الثورة اولا واخيرا اداة للتقدم الحتمي للبشرية تهدف لمجتمع تسوده الحرية والاستغلال، والثاني التفسير المحافظ التشاؤمي، الذي يفسر الثورة بانها تعبر عن انفجارات بربرية خارجة عن السيطرة مبنية على انفعالات الجماهير المدمرة، فهي تشبه حالة الانهيار العصبي، ويعد هذا الاتجاه أن الثورة تأمر ضد الوطن، اما الاتجاه الثالث (السوسيولوجي) او الوضعي، الذي يمنح للثورة معنى وصفيا، فيعدها تغييراً فجائياً وجذرياً يصاحبه عنف يستهدف النظام الحاكم ويمس المجتمع فتكون ثورة حقيقية، ويكون لها تأييد شعبي واسع، والرابع التفسير الحديث، وهو يعارض التفسيرات السابقة، إذ يرى ان الثورة دائما ما تكون ذات شأن متناقض مشحون بالفجائية، يصاحبها الشعور الجمعي للشعب المبني على الانفجار، وتحمل عوامل تقدمية ورجعية، ويعد هذا التفسير ان كل ما في الثورة فوضى[4].

مما لا شك فيه ان اي ثورة تمر بمرحلتين، تتعلق أولاهما بهدم النظام القائم وهي المرحلة الاقصر والاسرع والاسهل وتتعلق الثانية بإعادة صياغة النظام السياسي الجديد وهي المرحلة الاصعب والاطول، واللافت للنظر ان المرحلة الثانية من تطور الثورات سوف تقود الى انظمة سياسية مختلفة عن الانظمة قبل الثورات، وبالتأكيد سوف تضم تلك الانظمة عددا من القوى التي تتعدد وتتنوع رؤاها وبرامجها السياسية، وسوف يتحدد اثر ذلك التعدد والتنوع بمقدار المسافات الفاصلة بينها بما يتعلق بعده مصلحة وطنية للبلد، فمن الممكن ان تختلف البرامج والرؤى لخدمة

---

[1] – عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، جامعة الموصل، نينوى، 1980، ص 100.

[2] – المصدر السابق، ص 93.

[3] – سلمان العودة، اسئلة الثورة، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2012م، ص ص 35 –37.

[4] – للمزيد ينظر: رمضان عبد السلام حيدر، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد (24) السنة (12) يونيو2015م، ص ص525 – 538.

تلك المصالح الوطنية، ولكن اذا وصل ذلك الاختلاف الى حد التناقض او الصدام التام، فان النظام يمكن ان يواجه مشكلة من نوع جديد قد تؤثر في شبكة مصالح وعلاقات الدولة مع الخارج[1].

والمعيار الحقيقي للتغيير لا يتم عبر الإطاحة بالأنظمة الحاكمة السابقة فحسب، بل مدى ما يمكن انجازه من عملية التغيير الاجتماعي- الاقتصادي، السياسي والثقافي والقانوني، ولاسيما في ميداني التنمية والرفاه الاجتماعيين، ولعل ذلك يحتاج الى زمن طويل للحكم على هذه التجربة وتقويمها ايجابا او سلبا ضمن مؤشرات الدخل ومعايير دولية، مع اخذ الظروف الخاصة بالحسبان، بما فيها مستوى التعليم والصحة ومياه الصرف والكهرباء والماء الصافي الصالح للشرب والبنية التحتية والهياكل الارتكازية والبطالة والفقر"[2].

ولمعرفة ما المطلوب من الثورة فعلينا اولا إن نعرف فلسفة الثورة بشكل عام، وما هي اهداف كل ثورة لنستطيع إن نوحد الافكار والرؤى لعلنا نخرج بنتيجة حول ما يجري او ما سيجري ومن ثم ما هي التحديات التي ستقف حجر عثرة بوجه الثورات لتحقق اهدافها. فيما يتعلق بفلسفة الثورة، فأنه يقصد بها أمران[3]:

1- مجموع التصورات والافكار والطروحات التي تتبناها الثورة، التي تشكل في مجموعها "الرؤية العامة" للقائمين عليها.

2- ما هو النهج الذي تسلكه الثورة للوصول الى أهدافها والذي يتمثل في مجموع الاعمال الثورية، التي تعكس افكار وتوجهات الثورة غالبا.

اما فيما يتعلق بأهداف الثورات، فيمكن إجمالها في هدفين رئيسين، وهما[4]:

1- الاطاحة بالنظم الاستبدادية بكافة شخوصها، وهذا يتطلب إحداث قطيعة كلية مع الحقبة الماضية المليئة بالمآسي والحزن والألم والتخلف والفساد.

2- إقامة نظم قائمة على العدالة، تحقق ما عجزت عن تحقيقه النظم السابقة، وتلبي الحد الادنى والمعقول من تطلعات الجماهير التي صنعت التغيير.

وعموما فان الرؤية التي تبنتها الثورات المعاصرة، لم تكن معقدة أو غامضة، بل كانت في غاية البساطة والوضوح، التي اختزلت في مطلبين اساسين لم يختلف عليهما اثنان، الاول ضرورة انعتاق المجتمع من هيمنة

---

[1] - وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، المجلد الرابع، العدد السادس والعشرون، 2012، ص 178.

[2] - عبد الحسين شعبان، خريطة التغيير العربية اضاءات في اطروحات مغايرة!، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الخامس، السنة الثانية، نيسان/ابريل 2013م، ص 12.

[3] - محمد الشيوخ، فلسفة ثورات الربيع العربي وأهدافها، مركز افاق للدراسات الدولية، في: 02/01/2013، http://aafaqcenter.com/index.php/post/1553.

[4] - وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص 178.

الاستبداد السياسي بصورة سلمية، وثانيهما، إقامة نظم سياسية تعزز حاكمية القانون والشراكة الشعبية وتحقق العدالة والمساواة ألاجتماعية وتحترم الحريات العامة.

2_ نوع التحديات التي تواجه التغيير الثوري

بدءا ينبغي التأكيد على بديهية اساسية، وهي ان القوى المقاومة للتغيير موجودة في كل زمان ومكان، وهي موجودة داخل كل مجتمع، وحيثما وجد التغيير توجد هذه المنظومة[1]. ومنذ البدء، لا بد من الاعتراف بأن هناك صعوبات نظرية ومنهجية وعملية أيضاً في تحديد التهديدات والأخطار الأمنية التي تواجه الثورات، وتنجم هذه الصعوبات في تحول النسق النظمي لمستويات التفاعل والتحليل المختلفة، فعلى المستوى المحلي، تخضع عمليات صناعة القرار السياسي لإعادة صياغة تمر بعملية تنافس وصراع، حسب القوة أو القدرة لدى الثوار والمضادين لهم، فتمر عملية التحول والانتقال الجذري بتغير الكثير من عملية صنع القرار السياسي، بما تظهره المرحلة من ضبابية في هرم العلاقة القائمة، وهذه العلاقات هي على قدر كبير من الأهمية والحساسية في صياغة محدّدات التغيير ومحتواه، وإن كانت أكثر تأثراً بميزان القوى الإقليمي الذي يتأثر في المقابل بالتضارب بين الجماعات المنتشرة في البلاد والارتباطات والتقاطعات التي تقوم بينهم[2]. وثمة أكثر من وجه للشبه بين عموم الثورات وبين التحديات التي تقف بالضد منها، ويرى (أحمد طاهر)، رئيس مركز الحوار للدراسات السياسية بالقاهرة انه ليس مصادفة أن تشهد الثورات حزمة من التحديات الداخلية والخارجية في ضوء الأوضاع التي عاشتها تلك المجموعات التي أدت الى اندلاع تلك الثورات[3].

ويرى البعض ان الثورات لن تستكمل اهدافها الا بعد سنوات من الصراعات الداخلية ولابد ان تتخلص فيها الشعوب من نخر مرتكزات الانظمة القديمة. لذ يعد التغيير ان نجح فانه البداية فقط، بداية التحول الحقيقي نحو النظام الافضل، وبداية الطريق لتأسيس انظمة خالية من الاستبداد، ولا يتم الا باكتشاف الذات، من خلال اكتشاف مصادر القوة والضعف في المجتمع، وان الثورات كما يرى قد لا تحقق كامل اهدافها وقد تواجه مخاطر واشكالا جديدا للاستبداد في اشكال متعددة من الارتدادات، ضمن اطار من الصراع السلمي، مصحوب بعصيان مدني ربما لن تتوقف[4].

---

[1] – عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسة العربية، ط1، دار الكتب العلمية، بغداد، 1432هـ– 2011م، ص 53.

[2] – يوسف محمد الصوّاني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 416، تشرين الاول/ اكتوبر 2013م، ص 22.

[3]– صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي ((دراسة سياسية اجتماعية تحليلية))، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية، 1434هـ 2013م، ص 207.

[4] – احمد علي ابراهيم، الربيع العربي: رياح التغيير وعواصفها نحو انظمة خالية من الاستبداد، مجلة تضامن، بغداد، العدد الثالث عشر/ نيسان 2012م، ص 6.

وثمة مشكلة اخرى تواجهها الثورات، لا تأتي من بنية السلطة، بل من السياق العالمي الذي نندرج فيه الآن، فالمجتمعات البشرية تنخرط اليوم، في واقع كوني فائق هو التنوع والتعقيد في بنيته وتركيبه، ومن الالتباس والتشابك في مستوياته وروابطه، ومن الحراك المتسارع في صيرورته ومآلاته[1]. ولذلك فالثورات امامها طريق طويل لتكريس المفاهيم التي انطلقت من أجلها، وعلى هذا الطريق ستواجه الكثير من العوائق منها[2]:-

أ- احتمال الثورات المضادة، وهذا الامر عرفته الثورات التاريخية كافة، وبعضها استطاع اجهاض الثورات.

ب- الانشقاقات والخلافات بين القوى السياسية التي قادت الثورة، فكل منها بعد تجاوز الهدف الجامع بإسقاط النظام، سيعمل على تحقيق مكتسباته الذاتية، ومثل هذه المسالة تبقى في سياقها السليم، ما لم يندرج هذا الطرف أو ذاك في مغامرات الاقصاء والالغاء.

ج- مخاطر التعويل على العامل الخارجي من القائمين على الثورة والواقفين ضدها، واثر ذلك في تركيب التحالفات الداخلية أو في اعادة بناء النظم السياسية وعلاقتها الخارجية.

د- هواجس الطرق على ابواب الولاءات الفرعية، مثل القبلية والعشائرية والجهوية والمذهبية والطائفية، فهذه الولاءات إذا أعيد أحياؤها ولجأ إليها بعض الأطراف للاستقواء بها ستطفىء بقعة الضوء التي سطعت في الفضاء العربي وأنارت الطريق نحو بناء الدولة الوطنية الجامعة.

3: أسباب فشل الثورة

أ- غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي للثورة

كان مفهوم الاستراتيجية يقتصر على مجال الحرب، الا انه اليوم لم يعد مقتصرا على العلوم العسكرية فقط، بل أصبح فناً يزاوله الجميع، وظهرت الاستراتيجية الشاملة للدولة التي بدأت تتفرع منها الاستراتيجيات الفرعية الأخرى حسب مجال العمل او الاختصاص، كالاستراتيجية السياسية تمثل إعداد الخطط والمبادئ الكفيلة لتحقيق سياسية الدولة، إذ أصبحت المبادئ كالخطط التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها، في المجال الداخلي والخارجي[3]. أن الاستراتيجية في جوهرها علاقة بين وسط واهداف، وان احد اهم جوانبها هو القدرة على تجسيد

[1] - علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة الى الشبكة، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،1433هـ، 2012م، ص 123.

[2] - توفيق شومان، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، نيسان/ابريل 2011م، ص 130.

[3] - كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008م، ص 60.

وتكييف الموارد والامكانيات المتاحة بالعمل على استخدامها بالطريقة التي تخدم تحقيق الاهداف المرسومة، وبنسب متفاوتة ولكن مقبولة[1].

اذا فالاستراتيجية في بعض استخداماتها هي تعبير عن التوجه العام أو المسار الذي يربط بين الأهداف العامة المرتبطة بالغايات وبين النقطة التي نقف عندها؛ بمعنى هو انتقال بين واقع حالي وواقع مأمول، وكل ذلك مبني على تشخيص حقيقي للواقع يستفيد من الفرص المتاحة ويعزز مواطن القوة ويحارب التهديدات ويعالج مواطن الضعف، كذلك تتوافر فيه رؤية وغاية نهائية وحالة تميز الوحدة عن غيرها من الوحدات، بمجموعة من الأهداف والغايات لتحقيق هذه الرؤية، فالحركة الاستراتيجية تقتضي دراسة أطراف الصراع وعناصر القوة والضعف فيها وترتيب الأهداف للوصول إلى الغاية المنشودة وتحديد مسارات العمل[2].

ومن هذا يتضح ان غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي للثوار اولى المشاكل التي تواجه اي ثورة وتغيير، وانها قد تقع في مأزق الغرور، لاسيما اذا ما بني التصور إن تغيير المجتمع مسالة بسيطة، هنا يظهر تحدي النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فتغيير المجتمع ثقافيا واجتماعيا ليس مهمة سهلة، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع ويحتاج لوقت طويل، وقد تبين من دراسة الثورات إن سقوط النظام اسهل كثيرا ونسبيا من بناء نظام جديد، كما تشير تجربتي دول الربيع العربي[3]. واهمية الاستراتيجية تتجسد حين تثور الشعوب، فهي لا تفكر بلعبة الامم، ولا بالنفط والغاز وبواطن الارض، بل بالخبز والحرية، بالكرامة والعدالة، وبمجتمع جديد، يحمل غداً افضل، فيه ضمان لمستقبل اولادها، الثورة تكون "كسكرة"، وبعدها يبدأ التفكير، لكن المهم الا تطول السكرة فتقمع الانظمة الثورة، والا تطول مدة قمع الانظمة للثورة فيحصل تدخل خارجي، فالمجتمع الدولي المعاصر يتغاضى عن الحروب لا عن المجازر (مبدأيا)[4].

ب- فقدان القيادة

إن غياب الرؤية بعد التغيير بين الجماعات المتصارعة سواء من وصل الى الحكم ومن ارتكن الى جانب المعارضة أو ارتكن صامتاً سوف تؤدي الى المزيد من الحراك والاستمرار من شأنه أن يعطل الاستقرار وما يبتغيه النظام الحاكم الجديد من وجوب فرض نفوذه. ولذلك فان من اولى التحديات التي تمنع رسم استراتيجية واضحة

[1] – عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009م، ص 19.

[2] – حسن الرشيدي، السلفيون وقواعد اللعبة السياسية، مجلة البيان، الرياض، السنة السادسة والعشرين، العدد 287، 1432هـ، 2011م، نسخة من الموقع الالكتروني للمجلة.

[3] – خير الدين حسيب، الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، نيسان 2011م، ص 10.

[4] – سجعان القزي، تغيير الأنظمة والثورات، منشورات دار سائر المشرق، لبنان، 2013م، ص 29.

المعالم، وتشتت الافكار والروى من على صفحات الجرائد، ومنابر الاعلام من الفضائيات الى الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي بكل مسمياتها، هو عدم وجود قيادة موحدة تجمع كل القوى المؤثرة التي شاركت بالثورة، فضلا عن التخوف من أن لا يتحقق الاجماع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة التي ساهمت في اسقاط النظام[1]. وهذه احدى الاشكاليات التي تواجه اغلب الثورات، وان كانت جهة واحدة وتحمل ذات الفكر؛ فكيف بالثورات الشعبية متعددة القيادة.

ويرى البعض ان هناك نقطة قد تصيب مسار الثورات وهي ضمور دور الدعاة الحزبيين الأيدلوجيين، العقائديين[2]. وان غياب الايدلوجية والقيادة الكارزمية التي تصاحب انطلاق الثورة، وليس المقصود القيادة التي تركب الموجة وتسرق الثورة، بل القيادة التي يمكن عدّها هي صاحبة الرؤيا التي تقود الجماهير ولا تنفصل عنها، فرغم ان التنوع يعد عامل قوة وتأثير في مجريات الثورات وما تصل اليه من تغيير الا ان هذا التنوع، ان كان يفتقد لهذه القيادة التي تحظى برضا الجميع او حتى بطيف واسع ممن خرجوا في بداية الثورة، لا شك سيكون نقطة ضعف بعد التغيير؛ فيأتي الضعف بما يحمله من نظرية الخوف من الأخر، والخوف من تبوء القمة من لدن أشخاص لا همّ لهم إلا التسلق على أكتاف ورقاب (ودماء) الآخرين.

والتخوف ايضا من وجود الزعيم للثوار والذي يمثل الرمز او الزعيم المخلد او الملهم المخلص، لان يصبح لاحقا "معبودا" ومقدسا، وفوق حدود النقد، واذا لم يكن لهم نصوص مقدسة أو مقولات خالدة؛ فتوجههم ينطلق من الواقع المعقد برفع شعارات واضحة ورمزية وواقعية في آن واحد[3]. وهو كما بينا فان الوضع يحمل جانبي القوة والضعف وهو قمة التحديات الواجب تجاوزها لاحقا، وليس قبل أو أثناء الثورة، لان ذلك كان مرتبط بعملية التغيير من عدمه، وعندما تحقق التغيير بتلك الأماني والإمكانيات، فان مجابهة ما بعد التغيير هو الأهم والذي يشكل معضلة ليس لنا كباحثين وإنما كجزء من الشعب الواجب علينا البحث فيه، ألا وهي القيادة وهل يمكن تجاوزها مستقبلا دون ان تؤثر في اهداف القائمين عليها. ونرى ان هذا الشك من وجود الزعيم المقدس نابع من فقدان الثقة بالآخر والذي ولد عبر تراكمات من الزمن والافكار التي بنيت نتيجة التشويه للآخر من لدن الحكومات السابقة او ما يبثه الاعلام الحكومي او المعارض وحتى الاعلام الغربي الذي اصبح صوته مسموع اكثر مما يسمع من الاخر بجلسات حوار مفتوحة لا تسبقها أي شروط.

---

[1] – خير الدين حسيب، مصدر سبق ذكره، ص 132.

[2] – عبد الحسين شعبان، تونس– مصر: اسئلة ما بعد الانتفاضة، ضمن جميل مطر وآخرون. تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر– المغرب –سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص 52.

[3] – عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص 53.

وفي الجانب الاخر فمع اندلاع الثورة وانتشارها وتجاوزها مرحلة الانتفاضة المحدودة، قد يجد السياسيون المعارضون من كل الاتجاهات – سواء كانوا منظمين أو مستقلين– أنفسهم أمام تحدٍّ لم يعدوا له العدة، وليست عندهم مساحات واسعة ليتحركوا من خلالها، لان الجماهير التي تخرج في اغلبها لا تكون منظمة ولا تتّبع فكراً أو تنظيماً محدداً ليتم التأثير عليها أو توجيهها، بل إنها في انقطاع شبه تام عن الجماعات والأحزاب، وان مثل هذه الجماهير لا تخرج تلبية لدعوة السياسيين او الناشطين[1]. وهذه من التحديات المهمة والمؤثرة التي تواجه من يتولى السلطة لاحقا لان عليه ان يراعي مطالب وطموح كل هذا التنوع، ومن ثم ينال قناعاتهم، وربما لينالها قد ينجر لاستخدام العنف فيخسر شرعيته ومشروعيته والعودة لنقطة الصفر، او ان ستستمر المظاهرات والاحتجاجات فتمنعه من تحقيق اهدافه.

مع ان البعض لا يرى اهمية القيادة مستشهدا بمقولة "الشعب يريد" تدحض هذه الرؤية الخيالية والواحدية للزعيم الملهم الذي كان يقول نعم والباقون يصمتون، ويرى اصحاب هذا الراي ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على مشروع وطني يقوم على تذليل العقوبات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية وقهرها لصالح الإنسان المضطهد بعيداً عن الزعامة الفردية والشعبية التي تثير حماس الجماهير وتريد أن تقف في وجه العالم على حساب المشروع الوطني التنموي في الداخل[2].

ج– سرقة الثورة

ان الفشل في تجاوز أي من العاملين السابقين سيؤدي بالضرورة الى فشل الثورة او في اقل تقدير سرقتها من الانتهازيين، وسارقي الفرص، وهذا امر غير مستبعد ولا هي سابقة تختص بها ثورة دون غيرها، فقد شهد التاريخ الكثير من حالات سرقة الثورة نتيجة فشلها في الحفاظ على الزخم والقوة التي انطلق بها او صعد الانتهازيين بعد نجاحها.

ويتضح ان اختطاف الثورة عادةً ما يتم عندما يتسلل اليأس إلى نفوس الثوار الذين ضحوا بأنفسهم عندما يشهدون تحطم آمالهم أمام قيام نظام جديد على نفس القدر من سوء النظام الذي أطاحوا به؛ إن لم يكن أسوأ؛ فالثورة الفرنسية أسفرت عن "عهد الارهاب" والثورة الروسية أسفرت عن كابوس ستالين، ويستشهد بعدد من الثورات في سبعينيات القرن الماضي ادت الى حكم استبدادي، بعد ان استغلوا حالة الفوضى التي أعقبت الثورة ليصلوا إلى

[1] – هيثم محمد الكناني، ثورة سورية والبحث عن ممثل سياسي، ، مجلة البيان، الرياض، العدد 309 جمادى الأولى 1434هـ، مارس – إبريل 2013م، النسخة الالكترونية.

[2] – جميل مطر، أمل يتجدد في روسيا، صحيفة الشروق، الاثنين 18/ اذار /2012م.

الحكم[1]. وبهذا المعنى ايضا يتم الحديث عن الثورات التي تأكل ابناءها او تتم خيانة مبادئها وتوجهاتها من طرف قادتها والفعلة الاساسين فيها، كما حدث في الثورة الفرنسية، التي شهدت قطع اعناق البعض من زعمائها وخطبائها، مثل (دانتون وروبسبيير) وغيرهما... وضمن هذا السياق ايضا، راينا كيف ان الثورة الروسية سنة 1917م سرعان ما افرزت، بعد وفاة لينين، منظرها وقائدها الاساسي، نظاما اجراميا بزعامة ستالين، نصب المشانق لرفاق الامس ونظم محاكمات موسكو الشهيرة، ونفى الى "الغولاغ" العديد من الثوريين والمنشقين"[2].

وبين (عبدالاله بلقزيز) حال ثورة تونس كنموذج بعد ان أشعل البو عزيزي جسده نهاية (2011م)، سقطت حينها أوثان سياسية عبدت وقدم لها القرابين، ولكن أحزابها ومؤسساتها المزيفة قد انكسرت على صخرة ارادة التغيير، فاحتل الشباب التاريخ بالقوة وعن سابق تصميم، وفر من الحكام من فر، واختباء منهم من اختبا في الاوكار،، وافضلهم حال من انحنى منهم أمام الاعصار، وسيق البعض الى المحاكم ليقول الشعب عدالته فيهم، وهبت خفافيش الظلام لتسرق الثورة من اهلها، وتدخلت القوى الاجنبية بكل قوتها، لتدب الحياة من جديد في أوصال أحزاب تخشبت من فرط عطالة[3].

د- الثورة المضادة والمقاومة للتغيير (الدولة العميقة)

فضلا عن ما ذكر من تحديات تمس البناء الثوري من داخلها؛ ويرتبط هذا بسؤال هل إن ما حصل هو ثورة كاملة، ام هي ثورة لم تستطع إن تنجز وتنهي ما ابتدأته من خطوات على طريق التغيير، ام إن قوة الدولة العميقة وما يطلق عليه "الفلول" بحكم ما امتلكوه من قوة وامكانيات يستطيعوا معه من اجهاض الثورة، من خلال الثورة المضادة، عن طريق خلق الازمات الامنية وفقدان السلع والخدمات التي كانت متوفرة على قلتها، ويبرز هذا التحدي بوجه الثورة نتيجة تغلغل الاجهزة الادارية والحكومية السابقة بكل مفاصل الدولة، من خلال المدة الطويلة التي قضاها في سدة الحكم، مما شكل طبقة من المنتفعين، والمتضررين او المتخوفين من الضرر الذي قد يصيبهم من التغيير الجديد، نتيجة اخطاء ارتكبوها او جرائم اقترفوها بأيدهم، حتى اصبح العامة ممن لم يكن لهم هم سوء الاكل والشرب داعمين لعودة النظام السابق بدعوى توفير الامن والامان وعودة مصدر الرزق على قلته، هذا فضلاًعن شعور البعض بالحنين الى الماضي وكأنه دين في عنقه للنظام السابق يريد ان يرده اليه من خلال محاربته للتغيير.

---

[1] - جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي : كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،2013م، ص 8.

[2] - وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص 177.

[3] - عبد الإله بلقزيز، مقدمة، ضمن جميل مطر وآخرون. تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر- المغرب -سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص ص 9-10.

لا ينتمي المصطلح نظريّاً إلى المدّونة السياسيّة الأكاديميّة، بقدر انتمائه إلى الممارسة السياسيّة التاريخيّة التي ارتبطت بتاريخ تركيا القديم وارتبط المصطلح ارتبط عمليّاً بالتاريخ التركي الحديث أواخر الدولة العثمانيّة، وتقسيم ماُ سمي تركة الرجل المريض بين الدول الاستعماريّة، وبالتالي فهو مرتبط بالجماعات السّريّة والتنظيمات شبه العسكريّة، على غرار جمعيّات مثل (الاتحاد والترقي) وكذلك (تركيّا الفتاة) ثّم استمر استخدامه في سياق الأّمة التركيّة، حيث ظهرت الدولة العميقة بعد انقلاب 1960، وتمكنت من إعدام رئيس الوزراء (عدنان مندريس) ثّم في حقبة حكم (عدنان أفرن) في السبعينيّات، وفي حكم (سليمان ديميريل)، وكذلك في عهد رئيس الوزراء (تركت أوزال) نهاية الثمانينيّات وبداية التسعينيّات[1]. وتتطابق الرؤية التاريخية من باحث اخر، وان (سليمان ديميريل وبولنت أجاويد) قد ضاقا ذرعا من عدم وصول السياسات التي يطرحونها إلى أرض الواقع معتبرين أن ما يفصل عن تحقيق ذلك هو "الدولة العميقة". وقد فُهم المصطلح في تركيا على أنه التحالف بين العسكر وجهاز القضاء والإدارة والنقابات، وهي هياكل دائمة تربطها مصالح متشابكة فتكوّن منظومة من الامتيازات وبغرض حمايتها تقف حائلا أمام مشاريع النخبة السياسية المتغيرة على رأس جهاز الدولة، حتى أصبحت فكرة الدولة العميقة بعد ذلك ظاهرة إعلامية ومجتمعية في تركيا يفسر بها الأتراك الفساد والسياسة المتبعة تجاه المعارضة وتجاه الأقليات[2]. ويمكن اختصارها بأنها فكرة مشابهة "دولة داخل الدولة"، وهي تمثل المؤسسات غير المرئية، والتي تدير الدولة من الأسفل، بعيداً عن سلطات وقرارات الرئيس او الحكومة او البرلمان[3].

اذاً المقصود بالدولة العميقة هي بقايا النظام السابق من المنتفعين به، ومن المتضررين من سقوطه، بوصفهم كياناً مادي وملموس غير مخفي كما يعتقد البعض، والذين يعملون على اسقاط التجربة الجديدة، مع خلال الممارسات غير القانونية، وعدم تنفيذ الاوامر والتعليمات الجديدة، واعاقة توفير الخدمات، مستغلين نفوذهم ومن خلال تمركزهم في مختلف مفاصل الحكومة والاجهزة الادارية فيها، ولا يشك ان لهم قيادة توجههم.

ويتبين انه إذا كان مفهوم الثورة يعني التمرد الشعبي على السلطة المستبدّة، فإن الثورة المضادّة يمكن تحديدها من ممارستها فهي التمرد الذي يُدعم بفئات شعبيّة، أو عبر انقلاب عسكرّي على سلطة شعبيّة شرعية منتخبة تحمل أهداف الثورة[4]. ولا يتحرك مقاومو التغيير على وفق مصالحهم وارتباطاتهم البنيوية فحسب وانما تدفع

---

[1] – عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة، مؤسسة رؤية للثقافة والإعلام، اسطنبول، 2018م، ص 9.

[2] – عماد مجيد المولى، مفهوم الدولة العميقة، مجلة سطور، الأحد, 28 تموز 2013م، على الرابط التالي: http://www.sutuur.com/all-articles/8837-emad.html.

[3] – وائل عبد الفتاح، الدولة العميقة تبحث عن ((دولتها))، جريدة الاخبار، بيروت، الخميس 10 أيار 2012 م العدد1703 ، وينظر ايضا، عباس شريفة، مصدر سبق ذكره، ص 10.

[4] – عباس شريفة، مصدر سبق ذكره، ص 19.

بهم ثقافة شمولية في الاتجاه المعاكس لإيقاف عجلة التغيير او الحد من سرعتها، ومن ملامح هذه الثقافة البائسة غياب النزعة الجمعية الى الحرية في ثقافة بعض الدول وغلبة ثقافة نسق الطاعة او ثقافة الخضوع[1].

فهدف الثورة المضادة هو افشال الثورة بعد إن عجزت في البداية إن توقفها كما حدث في مصر فبعد "قيام الثورة، انسحبت الشرطة من الشوارع، وكالمتوقع تفاقمت معدلات الجريمة، والسبب في ذلك حالات الهروب الجماعي من السجون أثناء الثورة من جانب، فضلًا عن كونها سياسة متعمَّدة من جانب النظام الحاكم في آخر أيامه؛ لإثارة الفوضى كوسيلة للتحذير من فراغ السلطة الذي سيصاحب سقوطه .كان للشرطة نفسها أجندتها التخريبية؛ فقد هاجمهم الثوار بسبب ما كانوا يشتهرون به من ضرب المشتبه بهم وتعذيبهم، والآن هم يرفضون ترك مراكز الشرطة، حتى عند الإبلاغ عن وقوع جرائم خطيرة، كي يلقنوا الشعب المصري درسًا قاسيًا عن حكمة الخضوع للسلطة الحاكمة[2].

ويبين (طارق الزمر) ان كل الانظمة التي يحصل بها التغيير، ولو بشكل متفاوت يتعمد ذلك على قوة النظام من قبل التغيير، وقوة وحجج المتضررين من تغييره، او حتى ممن لم يستفيدوا من عملية التغيير، او لم تأت بما تهوى أنفسهم، ودور النظام السابق في اجهاض الثورة، ويمكن الوقوف على أهم تلك العوامل الداخلية وهي[3]:-

اولا: كما أن إجهاض الثورة يعني عودة النظام السابق مرة أخرى، أو بمعنى أدق وأخطر عودة كل سياساته التي غرسها، والتي كون بها العديد من المؤسسات، وصنعت شبكة مصالح وعلاقات لا يمكنها أن تعيش دون هذه السياسات، على المستوى الداخلي والخارجي، فتعمل على حمايته، كما تعمل تلقائياً إلى عودته حال سقوطه.

ثانياً: من بين أهم الأجهزة الامرة التي تخشى التغيير هي الاجهزة التي تزرعها تلك الأنظمة وهي التي أهانت الشعب.

ثالثاً: إمبراطورية رجال الأعمال التي ترعرعت في النظام السابق هي من أكثر المناطق التي تأثراً بسقوط ذلك النظام الفاسد، كونها تخشى حال نجاح الثورة أن تحرم تلقائياً من تلك المكانة المتميزة التي كانت تمتع بها.

ويظهر من ذلك كأنما أطراف التحالف تعرف مصالحها الذاتية إلا معسكر الثورة، فمن خلال التعاون والتنسيق بين القوى المعارضة للثورة بشقيه العلني وما يطلق عليه بالدولة العميقة، يرسم (حسين عبد الغني) صورة واضحة وجلية عن صورة للتحالف الذي جرى في مصر والذي اجهض ثورة يناير، لتعاد عقارب الساعة الى الوراء، واذا ما سمعنا (مبارك) في تسجيل له مع صحفي مصري وهو يبارك ترشيح (السيسي) ويدعو للتصويت له، الا

[1] – عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ص 57–58.

[2] – جون آر برادلي، مصدر سبق ذكره، ص 54.

[3] – طارق الزمر، ماذا لو فقدنا الثورة المصرية، مجلة البيان ، الرياض، العدد 309 جمادى الأولى 1434هـ، مارس – إبريل 2013م، النسخة الالكترونية.

اعلان عن نجاح الثورة المضادة وعودة الحزب الحاكم المدعوم من عضو السياسات العامة فيه شيخ الازهر، والمحكمة الدستورية احمد الزند، فضلاً عن الكنيسة وما مثله دورها البارز في حشد للجماهير ضد الاخوان بحجة ان الاسلامين، سيجعلون من النصارى رعايا وليس مواطنين وسوف يعيدون الجزية عليهم، وهذه الصورة يجسدها ببعض الامثلة من ذلك.

يستشهد البعض انه في تحالف (٣٠ يونيو) المدني العسكري كان هناك طرفان يعرفان تماماً ماذا يريدان، وبالتالي راحا يسعيان لتحقيقه من خلال كتابة الدستور أو في رسم معالم النظام السياسي المقبل الذي ستفرزه الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبنية عليه، وهذان الطرفان يتمثلان المؤسسة العسكرية والطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية التي تم صنعها بمواصفات معينة كل الانظمة السابقة منذ سبعينات القرن الماضي وبالتتابع بين رؤوسا تلك المدة، ويرى الطرفان ان مستقبلهم سيكون في خطر اما أي حكومة لم تكن عسكرية، ولم تتبع النهج الاقتصادي الذي اصبح بيد القيادات العسكرية، وتم تحديد عدد من رجال الاعمال ليكون الذراع الثاني الذي سيعمل بكل امكانياته الاقتصادية لكي لا يخسر ما حققه في المرحلة الماضية[1].

ويشير (وائل عبد الفتاح) الى بعض الامثلة متخذا ايضا من التجربة المصرية كنموذج واضح، وهو لا يبتعد بعيدا عن ما تم ذكره، حيث يبين ان بعض الجهات تلعب دوراً خفياً لتحقيق مصالح الدولة العميقة، ويمكن ان تظهر بصورتها العلنية في تجمع او مظاهرات من ذلك ما اطلق على انفسهم في مصر "اسفين يريس"، ويبين ان كل المصادر تؤكد انها كانت تقاد وتمول ويتم تحريكها، من الجهات المحسوبة على النظام السابق، وهذه العناصر هي[2]:-

أولاً: العناصر المعتقلون عسكرياً داخل السجن الحربي من بعض الصنوف القتالية المدربين، ويعملون مع مجموعة ضباط ميدانيين متخفين للقيادة والسيطرة على هؤلاء العناصر، بأن يجري اغوائهم بالخروج والإعفاء من جرائمهم في مقابل مهاجمة المعتصمين.

ثانياً: الفريق الثاني من العناصر الخطيرين وذوي السوابق، ويدخل الاعلام ضمن هذا الفريق من يُعرفون بالبلطجية (المرتزقين من العنف، والمستأجَرين لممارسته).

[1] – للمزيد ينظر: حسين عبد الغني، دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير ويونيو، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (419)، السنة السادسة والثلاثون، كانون الثاني/ يناير 2014م، ص ص 136-137.

[2] – وائل عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 16.

اذا فان التخوف من الدولة العميقة لها مسببات، لما لها قوة وتأثير لا يمكن إنكارها واثرها في نجاح او فشل الثورة، من خلال رجال المصالح المرتبطين بالنظام السابق، والذين يستطيعون تحريك بعض البلطجية واصحاب السوابق ماديا، او من خلال الوعود ببعض الامتيازات والعطايا.

ثانياً_ التحديات السياسية والامنية والاقتصادية التي تواجه الثورة

التهديدات أو التحديات المرتبطة بعملية التحول من النظم التسلُّطية إلى نظام الحكم الرشيد والمخاطر أو التهديدات الكامنة في عملية الانتقال التي تواجهها الدول التي تحدث فيها الثورات[1]. اذ ان مستقبل الثورات يواجه جملة اشكاليات تتمثل في مجموعة التحديات وهي: بناء الدولة، شرعية السلطة، الاندماج الوطني، الهوية الوطنية، طبيعة الحراك السياسي، وهي تحديات جسمية كان الفشل في مواجهتها سببا مهما لانطلاق شرارة الكثير من الثورات لذا فان العجز عن معالجتها يعني تساقط الانظمة الجديدة بغض النظر عن هويتها او مشروعها[2]. وان عدم تلافي كل هذه المشاكل بشكل او اخر، وحسب كل مشكلة واهميتها، فان كل هذا سيشكل تحديات امام الحكومات الجديدة و يمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح لما بعد التغيير.

التحدي الأول: العوامل السياسية

أحيانا تنجح الثورة في معركة التغيير، فتهدُّ النظام السياسي القائم بشكل كامل، لكنها قد تفشل في معركة البناء، وبسبب الفشل السياسي يقطف ثمارها آخرون، والاتجاه العام لمن يقرأ عن الثورات يجد انها تصبح في مفترق طرق، وان لنجاح الثورة فعليها أمّا التخلص من آثار الماضي بكل تبعاته الداخلية والخارجية، وأمّا ستكون أمام الإنكفاء والتشظي، والسبيل للوصول إلى حالة الاستقرار بعد التغيير وبعد غياب أنظمة الاستبداد يتطلب فهم المتغيّرات الدولية ودورها الذي يمرّ عبر صندوق الاقتراع، والذي يمس بحقوق المواطنة المتكافئة والمساواة التامة وحكم القانون وتداولية السلطة سلمياً واستقلال القضاء وإشاعة الحريات، وهذه تحتاج إلى تراكم الخبرات ومعرفة التوافقات السياسية والاجتماعية، لاسيما في المرحلة الانتقالية التي ستكون حاسمة[3]. في نجاح الثورة من عدمه.

فالمتتبع لأحداث الربيع العربي مثلا يرى أن وجهات النظر والرؤى قد اختلفت بين تيارين رئيسيين ، الرأي الاول : يرى أنه بمجرد ازاحة أنظمة الحكم المستبدة والفاسدة عن السلطة فأن هذا يعد انجازاً بحد ذاته لأنه يفتح

---

[1] – يوسف محمد الصوّاني، مصدر سبق ذكره، ص 22.

[2] – وليد سالم محمد، النظم السياسية: اشكاليات السياسات والحكم محل لتفسير (الربيع العربي)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 47، السنة الثانية والعشرون، كانون الاول 2013م، ص 60.

[3] – عبد الحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي الجيوبوليتيك ومفترق الطرق، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (3)، السنة الاولى، حزيران 2012م، ص 37.

الآفاق والآمال بشكل أوسع وأكبر أمام مجتمعات هذه الدول نحو المزيد من التقدم والتغيير ، أما الرأي الثاني ، فأنه يرى أنه بمجرد إحداث التغيير فأنه غير كافٍ، لأن ذلك يتطلب تغيير البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، من أجل استيعاب متطلبات التغيير ، فمنح الحرية السياسية لا يمكن أن يحدث تغييراً في ظل التخلف الاجتماعي، ومن ثم ستنتج نظاماً سياسياً متخلفاً بطبيعة الحال، ثم أن هذه المعادلة سوف تنتج ديمقراطية قائمة على أساس الجهوية والجغرافية المحلية والقبلية والعشائرية؛ لأن الممارسة الانتخابية سوف تبني نظام سياسي مبني على أساس هذه الولاءات ومن ثم يتم الحفاظ على المصالح والرموز والقيادات المجتمعية نفسها رغم تغيير الوجوه وعليه سيكون التغيير شكلياً وظاهريا[1].

ان عدم تجاوز العوامل والاسباب التي أدت الى انهيار الانظمة السابقة في دول الربيع العربي، او باقل تقدير ايجاد حلول ولو (ترقيعية) مؤقتة لحين ايجاد الحلول الازمة، سيجعل من الحكومات الجديدة اكثر سرعة في السقوط من سابقتها، في ظل متغير جديد اصاب المجتمع، وهو رفع حاجز الخوف من السلطة، وقد اصبح من الماضي بالنسبة للجماهير المستعجلة لقطف ثمار التغيير، ويشمل هذا كل الاسباب التي ادت الى عملية التغيير، وعلى الحكومات الجديدة اذا ما ارادت ان تتم دورتها الانتخابية او نصفها على اقل تقدير ان تعلم كما يرى (زياد حافظ) ان الاختناق السياسي الداخلي عبر التعديلات الدستورية لا يحقق شيء في ظل سيطرة النظام السابق على وسائل الاعلام التي ادت الى تعطيل الحياة السياسية، فأصبحت الحياة السياسية محصورة بيد العائلة الحاكمة وزمرة "رجال الاعمال" المهيمنة على مقدرات البلاد وعلى نهبها، فضلا عن كون الاحتقان السياسي، قد سد الآفاق الاقتصادية لشريحة واسعة من الشعب، ابرز فئة هم الشباب، وللذين يشكلون البيئة الحاضنة للحالة الثورية[2].

والسؤال المهم الذي يواجه كل عملية تغيير والتحول السياسي السلمي حتى السلمي منه وهل تتمكن دول الثورات من الانتقال إلى الحكم الرشيد ؟ وهل شروط وقواعد الانتقال له متوافرة في ظل صراعات الاستقطاب الحادة بين القوى السياسية المختلفة؟ وإلى أي حد سينعكس التغير في نظم الحكم على أداء النظام السياسي الجديد؟.

ويتحدث البعض عن الالتباسات الكبرى التي تولدها صعوبات الخروج من نظم تسلطية وما كان يصاحبها من الاستبداد، واذلال الانسان[3].

---

[1]– احمد أبو غوش، الربيع العربي: البوصلة والآمال، جريدة حق العودة، العدد 50، 23/ تشرين اول 2012م.

[2] – زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، ضمن جميل مطر وآخرون. تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر– المغرب –سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص 19.

[3] – محمد نور الدين أفاية، التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة، ضمن توفيق المديني واخرون. تحرير عبد الاله بلقزيز، الربيع العربي ... الى اين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2: بيروت، كانون الثاني/ يناير 2012م، ص ص 15-16.

فيما يربطها اخرون بالمجتمعات التي تنقصها ثقافة السلم القيمي، حيث يرون فيها اشكالية خطيرة وانها متجذرة في بعض الشعوب، فرفض الاخر واللجوء للقوة لحسم التنافس هي اساليب مجتمعية ولم تكن حكرا للنظام السياسي فحسب، اذ ان العقلية الابوية هي عقلية مجتمع ولم تكن عقلية نظم معينة فحسب، لذا يتبين ان مأسسة السلطة هي السبيل الوحيد للخلاص من هذا الارث البالي للعقلية الابوية وثقافة رفض الاخر، لان السلم القيمي يعمل على عقلنة العلاقات الاجتماعية ومن ثم عقلنة العلاقة بين السلطة والمجتمع حين يعمل على اضفاء القيم الحقوقية على كل ما هو سياسي وبذلك يجعل لها حدود مؤطرة بالقوانين وبذلك يسود القانون على كل الهيئة الاجتماعية حكاما ومحكومين، وهنا فحسب يمكن لثقافة المواطنة ان تظهر[1].

ويرى البعض انه مهما كان السبب في عجز القيادات والأنظمة الحاكمة الجديدة بالانتقال الطبيعي من المرحلة الثورية الى مرحلة بناء الدولة، وتحقيق أهداف الثورة ومعضلة بناء الدولة ترتبط بعدة عوامل وأسباب تختلف أو تتباين من حيث نوعيتها وحجمها وتأثيرها من دولة الى أخرى أبرزها مستوى الوعي الثقافي والسياسي في المجتمع والامكانات والموارد المتاحة في الدولة والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الدولة وغيرها من العوامل المتصلة بالبنية التحتية لبناء الدولة، ولهذا فأن الهدف الوصول الى الدولة الناجحة وتجسيدها على أرض الواقع يرتبط بمدى امكانية تحقيقه مادياً وزمنياً يختلف من دولة الى أخرى[2].

والتحدي الذي نعتقد انه سيواجه الشعوب والانظمة العربية على حدا سواء هو اهمال الشعوب العربية وابعادها عن عملية صنع القرار، مما سيولد دوامة من الازمات المتلاحقة، بعد سقوط الغول، وانكسار حاجز الخوف من السلطة. ونرى ان الصوت الانتخابي هو العامل المؤثر، كما حصل في مصر قبل الانقلاب والعودة من جديد الى نسبة الفوز الى 99.999% كما حصل في الاستفتاء على الدستور المصري 2014.

فأي ارادة واختيار حر تملكه الاكثرية الصامتة في المجتمع، وهي تعاني انعدام الامن وصعوبة المعيشة، وذلك في خياراتها السياسية؟ وهل تملك حق المشاركة السياسية في وضع محدد لها سلفا، فيما السياسيون في واد اخر من الصراع المحتدم بينهم، والذي يهدد بمستقبل يتم يه تجييش قوة من المجتمع لتدخل في صراعات جهنمية تخوضها القوى السياسية فيما بينها؟[3].

ولذلك فان المطلوب يجب ان تكون المشاركة ان لا تقتصر على النخب بل يجب ان يمثل الشعب بصورة حقيقية، لامن خلال اصحاب المال والجاه ممن لا يعرفون الشعوب الا عند الانتخابات او عند الثورة.

---

[1] – وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره ، ص 60.

[2] – صدام عبد الستار رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 233.

[3] – أمينة ابو شهاب، العرب بعد الربيع العربي، مركز الخليج للدراسات– دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2012م، ص 76.

التحدي الثاني: التحديات الأمنية

فيما يبقى المحور الاخر هو التاثر بالنظام السابق من خلال استخدام اساليبيه القمعية بحجة الحفاظ على الامن، وان كانت الذريعة هي مرحلية الا انها تصبح جزاً من استراتيجية النظام الجديد، ومن منهجيته في ادارة البلاد، فيمثل اعتماده على الحل الامني وسيلة للتخلص من الخلافات التي نشأت بين النظام الحاكم والشعب.

واغلب الاجهزة الامنية في الانظمة التسلطية تكونت أثناء سيطرتها على النظام السياسي، فقامت هذه الحكومات بتشكيل عدد كبير من الاجهزة الامنية ذات الاختصاصات المتداخلة، لبث الرعب في نفوس المواطنين، ويعلن الحرب على كل صوت معارض، حتى لو كان هذا الصوت من باب النصيحة لا المعارضة، مما وسمّ الحل الامني بعدم المرونة، وحمل القائمين على الاجهزة الامنية على الايمان باللعبة الصفرية في المجال السياسي: فمن ليس معي.. فهو ضدي[1].

بداية، لا بد من الإشارة إلى حقيقة أو ظاهرة تشترك فيها بلدان الربيع العربي، وهي أن قوات الأمن في كل الدول تتسم بالتعقد الشديد، فيما تبقى هياكلها وبناها التنظيمية والسلطوية غير واضحة، وهو أمر يجعل الإصلاح أكثر صعوبة[2]. لذا تعد الاجهزة الامنية في كل الدول أكثر المؤسسات مبنية على (السمع الطاعة وتنفيذ الأوامر دون اعتراض)، وبطبيعة الحال فان رجالات النظام القديم يسيطرون على هذه المؤسسة اكثر من النظام الجديد، الذي قد يهدد مصالحهم بشكلُ مباشر او غير مباشر، ويكون من الواجب عليه إطاعة الاوامر قد خصوصاً ضد من يستهدف مصالحهم، فكيف الحال في الدول صاحبة التجارب الديكتاتوريّة، والتي عادةً ما تقوم فيها الثورات، باعتبار ان الاجهزة الامنية فيها هي القّوة الوحيدة التي يستطيع أن يعتمد عليها دوماً، لاسيما تلك المنوط بها حماية الأنظمة القديمة، والأجهزة الأمنيّة في جميع الثورات هي الأجهزة التي تشتبك مع الثّوار، وتقوم بتصفيتهم، لصالح النظام القديم[3]. لذلك يعد التحدي الامني العائق الاكبر لتجاوز مرحلة الثورة وما قبلها الى مرحلة أكثر انسجاما بين الاجهزة الامنية والشعب، ويعود ذلك ثلاثة أسباب وهي:-

1- طريقة بناء وتشكيل الأجهزة الأمنية السابقة، التي تعتمد على القسوة، والاستبداد في تعاملها مع الشعب، حيث تعده يشكل خطراً على وجودها.

2- اعتماد الحل الأمني بكثرة من لدن أجهزة غير معنية باحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية، واحترام القانون الذي يصدر ممن يتبعون اوامره.

---

[1] - وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص 161.

[2] - المصدر السابق، ص 28.

[3] - عباس شريفة، مصدر سبق ذكره، ص21.

3- ارتباط هذه الاجهزة بشخص القائد والولاء له[1].

إذاً، فإن جل ما يخشى منه في المراحل الانتقالية التي تمر بها الدول المتحولة هو انهيار كامل للمنظومة المؤسسية لاسيما في البلدان الشمولية، التي غالباً ما تكون مؤسساتها التنظيمية مرتبطة بشخص القائد الأوحد أو القائد الملهم ومن ثم فإن مصير البلد مرتهن بيده في حالة بقاءه أو خروجه عن الحكم لأي سبب كان، وعلى العموم فالمتتبع لمسار أحداث الثورات العربية يلحظ أنها بدأت تؤسس لجغرافيا سياسية جديدة حيث أن هناك نظماً سقطت وأخرى ولدت وبين الحالتين حدثت نوع من الفوضى والعنف[2]، ومن خلال هذه الجغرافيا الجديدة لمسار الثورات العربية يمكن رصد إتجاهين : الأول، يشير الى العنف الذي بدأ يأخذ أبعاداً جديدة ، والثاني: التجزئة التي بدأت تأخذ بعداً طائفياً مقيتاً ، ومن ثم فإن هذين الاتجاهين سيخدمان العالم الغربي ويحققان مصالحه وما يطمح اليه بكل تأكيد إلا وهو تجزئة المجزأ أصلاً [3].

وهنالك تحدٍ امني اخر يصيب الدول بعد التغيير ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعلاته على مستوى الفاعلين التقليديين الرسميين، أي الدول اليوم نجد أنفسنا أمام فاعلين جدد من غير الدول، مثل الجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وكثرة عصابات الجريمة المنظّمة والأذرع المسلحة لإثنيات وأقليات في الدول التي تحتوي على تنوع عرقي واثني[4].

تشمل التهديدات أو الأخطار الأمنية خلال المرحلة الانتقالية طائفة واسعة من المسائل، بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان، كغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها، من ثم لخطر التحول إلى دولة فاشلة، إن إصلاح أو إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية هو التحدّي الأساسي الذي يواجه الدول بعد التغيير، وهو الخطوة التي لا تسبقها أية خطوة أخرى لضمان النجاح في إرساء قواعد النظام السياسي الجديد، لكن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على توفير وتحسين فرص التعليم والتدريب والعمل، ولاسيما للشباب[5].

والحل ينبغي ان يكون بالعمل على إعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني المرتبط بأمن النظام، وربطه بمفهوم "الأمن الإنساني"، والذي ينطلق من أساس رفاهية الإنسان، مقابل بقاء الدولة. هذا المفهوم الذي يرتبط بمفاهيم

---

[1] - يوسف محمد الصوّاني. مصدر سبق ذكره، ص 22.

[2] - عبد الفتاح ماضي، الربيع العربي والعلاقات المدنية والعسكرية، مجلة الاهرام الديمقراطية، العدد 46، 1/ نيسان/2012م، ص ص1-5.

[3] - كمال السعيد حبيب، الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، العدد 190، 2013م، ص22.

[4] - المصدر السابق، ص 23.

[5] - يوسف محمد الصوّاني، مصدر سبق ذكره، ص 30.

أخرى ذات علاقة، كمفهوم حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية. ذلك المفهوم الذي يأخذ في اعتباره تحقيق الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، وأمن المجتمع [1].

التحدي الثالث: العوامل الاقتصادية

لا يمكن تجاهل قوة وتأثير العامل الاقتصادي في نشوب الثورات، وكان لهذا العامل وحسب رأي الكثيرين الدور الاكبر في عملية التغيير، بغض النظر عن قوة وتثير باقي الاسباب والعوامل، وتأثير الفاعلين في الداخل والخارج، الا ان العامل الاقتصادي يبقى هو التحدي الاكبر لمرحلة ما بعد التغيير، لما يحمله الطابع الاقتصادي من تماس مباشر ويومي مع المواطن، الذي لم يعد يتحمل العيش في ظل الظروف التي خرج ليغيرها، لاسيما في ظل انتشار الفقر والبطالة التي تشكل تحدياً امام أي حكومة قادمة، مهما كان شكلها وطبيعة وصولها الى السلطة فأنها تتحمل شأت ام ابت تركمات الماضي وانها من اسباب ادت الى اندلاع الثورات، ونذكر بعض واقع الدول العربية قبل الثورات عام 2010م على سبيل الذكر لا الحصر لنطلع على حجم التحدي الذي يواجه حكومات ما بعد التغيير.

لقد كان الحراك الشعبي في الغالب الأعم داخلياً بامتياز وهو نتاج تراكم طويل الأمد فقد ظل غياب مشروع نهضوي للتجدد الحضاري لأكثر من قرنين من الزمان ثغرة كبيرة عانى منها المجتمع العربي، على صعيد علاقته مع بعضه البعض وتنميته وأساليب الحكم المتبعة واستقلاله الاقتصادي وبالطبع على صعيد لحاقه بالعالم لا تقليداً وإنما للتجدد والتواصل[2].

وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تراجعت معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب وغيرها من السلع التموينية لتصبح اكثر من (83%) من حاجة الدول العربية الغذائية مستوردة، برغم امتلاكها لكافة امكانات انتاج الغذاء من ارض ومياه وعمالة وارس مال. فحتى نهاية العام 1996 اعتمدت هذه الدول على الخارج "بنسبة (70%) من احتياجاتها من القمح، و(74%) من السكر، و(62%) من الزيوت، وبلغ مجموع وارداتها من الموارد الغذائية فقط (15) مليار دولار، لتصبح من اكثر مناطق العالم عجزا عن تأمين الغذاء لساكنيها [3].

وفيما يخص قضية الفقر، تشير الاحصائيات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي الى "ان النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل الذين يعيشون على دولارين في

---

[1] – آمال العبيدي، الأمن الوطني في ليبيا : تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة :تحديات المرحمة الانتقالية 7–8 يناير 2012م ، الدوحة، ص 10.

[2] – عبد الحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي الجيوبوليتيك ومفترق الطرق، مصدر سبق ذكره، ص 36.

[3] – محسن دلول، العرب الى اين؟ الحرية الضائعة... المستقبل المجهول، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م، ص ص 16–17.

اليوم بلغت 43.9% في مصر خلال الفترة 1990–2003، وبلغت هذه النسبة 63.1% و42.2% و15.1% و14.3% في كل من موريتانيا واليمن والجزائر والمملكة المغربية على التوالي خلال الفترة نفسها [1].

وتشير بيانات البنك الدولي الى ان معدل البطالة خلال الفترة من العام 2000 الى العام 2005، "قد بلغ نحو 11% في مصر، ونحو 11.2% في المغرب ونحو 12.4% في الاردن، ونحو 1.7% في الكويت، ونحو 14.7% في تونس، وحوالي 12.3% في سوريا، ونحو 26.8% في الضفة وغزة، وحوالي 26،8% في العراق"[2]. "وحسب بيانات منظمة العمل العربية (2008) فان معدل نسبة البطالة في البلاد العربية هي (14.5%) من القوى العاملة مقارنة بـ (6.3%) على الصعيد العالمي، وتتوقع منظمة العمل أن يرتفع معدل البطالة الى (16%) لعدد يصل الى (20) مليون عاطل [3].

اذاً وامام هذه الارقام يبقى التحدي الاكبر امام أي نظام قادم سواء كان ليبرالي رأسمالي او اشتراكي، او نظام اسلامي، فانه سيواجه اكبر تحدٍ كونه سيرث تركة ثقيلة من كل هذه التحديات مع مديونية كبيرة، مصحوبة بضعف الموارد الاقتصادية التي يمكنه من خلالها معالجة التحديات، وتجاوز المرحلة بنجاح يصب في رصيد السياسي، او تنعكس على تياره السياسي بشكل سلبي، في ظل وضع عالمي لا يعطي المعونات والقروض الربوية الا اذا اخذ مقابلها ما يقيد يد الدولة بدعم المواطن، مما يزيد من ثقل المعاناة على كاهله.

يتمثل هذا التحدي في مواجهة التركة الثقيلة من الاختلالات والتصدعات الاقتصادية التي تخلفها النظم الاستبدادية السابقة في هذا المرفق الحيوي للدولة، على نحو تتحول معه إلى عقبات واقعية أمام الثورة، الأمر الذي يثير فكرة العجز الانتقالي عن مواجهتها، خاصة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير من ناحية، ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية من ناحية أخرى، وقد يفرز استمرار نفس نوعية المحسوبيات والفساد، وهو ما يدفع ويسهل في اتجاه ما يسمي" الثورة المضادة". هذا الى جانب الخسائر التي تكبدها اقتصاد دول الربيع العربي من جراء الثورات، اذ يقدر تقرير (مجموعة جيوبوليسي للاستشارات) أن كلفة هذه الدول بلغت اكثر من (50) مليار دولار منها (20) مليار خسارة في الناتج المحلي في دول (مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن والبحرين) و(35) مليار على المالية العامة، وفي اليمن تراجع في الايرادات بنسبة77 % وفي ليبيا بلغ 84 % فضلا عن الخسائر البشرية والاضرار في

[1] – احمد منيسي، حركات التغيير في الوطن العربي: دراسة الحالة المصرية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2010م، ص 17.

[2] – أحمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2007–2008 ثنائية التفتيت والاختراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008م، ص 243.

[3] – سعيد مجيد دحدوح، مخاض الفوضى في الدول العربية... التحول الافتراضي للديمقراطية، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (3)، السنة الاولى، حزيران 2012م، ص ص 26–27.

البنية الاساسية وخسائر الاستثمارات الاجنبية في هذه الدول[1]، وتعد هذه خسائر جانية يمكن تلافيها مستقبلا ان نجحت الثورة وصحت النوايا، مع ان اقتصاد هذه الدول في ضوء الموارد المتاحة يعد امرا صعبا، واذا ما تم استثنينا ليبيا بما تمتلكه من موارد نفطية، الا انها اصبحت هذه النعمة نقمة على الحكومة والشعب معا، لعدم استثمار هذه النعمة بشكل صحيح؛ فمن خلال هيمنة اشخاص على منابع وتصدير النفط معا، باعتمادهم على قوة السلاح الذي يمتلكونه مدعومين بدعم قبلي ومناطقي، استطاعوا به فرض هيمنتهم على كل الواقع السياسي، والاقتصادي، وما قضية الباخرة الكورية التي حملت النفط من ميناء مدينة برقة النفطية، الا جزء من تحديات المرحلة القادمة، وبذلك يتحول التحدي الاقتصادي من الفقر وقلة الموارد الاقتصادية الى مشكلة بسبب غنى منطقة تسيطر على كل شيء، وفقر منطقة اخرى تقع تحت رحمة تلك المنطقة، الذي قد يدعو الى التفتيت والانقسام.

وفي مصر نجد ان الإعلام قد اصبح هو الطبقة المهيمنة اقتصادياً، هدفه الوحيد هو مجرد إعادة الاستقرار والأمن، والعودة للاقتصاد الذي عَدَ تراجعه كان (بسبب الثورة)؛ أي المطالبة بالعودة إلى استقرار النظام السابق، الذي استمر ٣٠ سنة، وبسببه خرجت مصر من التاريخ وتخلفها عن العالم لأكثر مئة سنة على الأقل غير متناسين تزوير للانتخابات، والتعذيب في السجون، وتفشي الظلم الطبقيّ فاق ظلم النظام الملكي؛ ففقراء الريف في نهاية عهد (مبارك) زادوا على فقرائه في عهد الملك (فاروق)، بعبارة أخرى، اقصى الامنيات اصبح العودة للنظام السابق[2].

الخاتمة والاستنتاجات

إن عملية التغيير واسقاط نظام سابق ربما يعد اسهل مرحلة وخطوة في الثورة، اما كيفية تحقيق الاهداف التي جرى التغيير لأجلها فهي الخطوة الاصعب، وربما هي خطوة في فشل الثورة، وكل عملية التغيير نتيجة تصادمها مع التحديات، حيث ستطرح الكثير من القضايا التي ستطفو على السطح مثل كيفية تحقيق رغبات الجماهير، وكل الجهات الاخرى الحزبية وغير الحزبية، التي خرجت في الثورة او تلك التي وجدت نفسها في وضع مغاير لما بعد التغيير وتستطيع ان تطالب بحقوقها، بعد ان تم ازاحت الخوف من قلوب وعقول الجميع واصبحت السلطة ليست مهابة كما كانت، بعد ان تجاوزت الرعب والخوف الذي كانت من سمات النظام الاسبق، بل اصبح كل شيء في متناول الالسن وايدي الجميع القوي والضعيف، وهكذا ستبرز قضايا مثل الموقف من الأقليات والتنوّع

[1] – سامر مؤيد، متغيرات ما بعد الربيعٌ العرب والطريقٌ الى الحكم الرشيدٌ، ورقة بحثيةٌ للمشاركة في الندوة الموسومة(تداعيات ما بعد الدكتاتوريةٌ في دول الربيعٌ العربي) التي أقامتها وحدة أبحاث القانون والدراسات الدوليّة في كليةٌ القانون / جامعة كربلاء، ورقة غير منشورة، اذار 2013م، ص 10.

[2] – حسين عبد الغني، دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير ويونيو، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات لوحدة العربية، العدد (419)، السنة السادسة والثلاثون، كانون الثاني/ يناير 2014م، ص 133.

الثقافي، لاسيما الديني والطائفي والاثني، والمشكلة العشائرية وكذلك المناطقية، كل دولة حسب تكوينها الاجتماعي، وهذا يتطلب من الثوار ان يعوا جيدا ان من فقدان الاستراتيجية الى فقدان القيادة الموحدة، الى محاولة سرقة الثورة من بعض الجهات وليس بالضرورة هي من الفلول او اتباع النظام السابق، فهنالك الكثير من القوى التي تتربص بالثورة يجب الانتباه والحذر منها وعدم الركون لأساليب النظام السابق في تعامله مع الازمات، ولذلك فان التغيير لا يجب ان يقتصر على تغيير السلطة فقط، بل يجب ان يشمل ممارسات السلطة نفسها، ومنع انتقال الداء من سابقتها، بان تأخذ وتقتبس كل المنكر والظلم والاضطهاد، وهذا ما لا يتمناه الشعب من النظام الجديد، والذي ستواجه كما تبين لنا عدد من التحديات كالسياسية والامنية والاقتصادية، وهذه التحديات لا تمتلك الثورة عصا سحرية لتغيرها، وربما القوى المقاومة للتغير ستلعب على ابرازها بأكثر من السابق بما قد ورثته كارث ثقيل من الفساد السياسي والاقتصادي فضلاً عن البطالة والفقر المتقع، والمتربع، يجب ان يكون على قمة اولويات من قام بالثورة، فان فوجئوا بها من حيث ثقلها، او في اقل تقدير من حيث التوقيت لا زالتها ، الا ان الشعوب لا تعي كل ذلك وتطالب بالعصا السحرية.

ويظهر لنا ان ما تقدم من اشكاليات وتحديات ان لم تعالج بشكل صحيح وجذري ستولد اشكاليات وازمات شتى سواء للنظم الحاكمة ام مجتمعاتها على حد سواء، ومن ثم سيتم تهديد شرعية تلك النظم بل وتهديد مستقبل وجودها، وربما تنتقل لسيطرة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي مرة ثانية وتحكمه من جديد، وفي تلك المرحلة ستكون المجتمعات وحدها ضحية دفع الفاتورة سواء رضيت بحيف النظام وتسلطه ام خرجت عليه واسقطته، لاسيما ان النظام العالمي داعم لهذا الواقع لحماية مصالحه في المنطقة.

ولذلك فان الثورة ان لم تستطع ان تنجز كل ما كانت تطمح له قوى التغيير، وان كان التغيير لن يأخذ شكله النهائي ابدا، وذلك قد يكون نتيجة عاملين الاول هو قصر المدة الزمنية على عملية التغيير الكبيرة التي حدثت بتغيير النظام وربما كل مؤسساته، او نتيجة تأثير القوى الفاعلة في الثورة او المناهضة لها، فضلاً عن تأثير العامل الخارجي، ولم نتجاهله في هذا البحث لضعفه بل لسعته ويتطلب بحث خاص به كما ذكرنا، وهذا العامل يصبح له دور اكبر بعد التغيير في ظل تنامي عوامل العولمة، وان لم يكن هو من اخرج الثوار بكبسة زر منه كما يرى البعض، فدور التداخلات الخارجية، الدولية والاقليمية، والتي تأثرت من عملية التغيير، وان كان ضعيف او متذبذب اثناء الثورات، ولكنها تخشى الوقوع في مأزق نتيجة التغيرات السياسية الجديدة، لاسيما للقوى الكبرى التي لها مشروع تطمح لتحقيقه في هذه الدولة التي حصلت بها الثورة، وهكذا وجدنا ان الثورات بصورة عامة تواجه تحديات كبرى من داخلها ومن أبنائها الذين انتفضوا ضد الظلم والطغيان بسبب جهلهم بالسياسة او بطمعهم بالحكم والاستئثار به واتباع اسوء ما في الحكومات السابقة، او من اطراف خارجية لا تلام اذا ما عملت لتحقيق مصالحها!!!.